



الادارة المعاصرة

دورية علمية متخصصة ومحكمة

يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة

الرياض - المملكة العربية السعودية

فى هذا العدد:

- التحديات التى تواجهها المنشآت الصحية الخاصة فى منطقة الرياض وأساليب مواجهتها.

د. خالد بن محمد العيبان

- العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية.

د. يحيى بن علي الجبر

- الحماية الجنائية للبيئة فى النظام السعودى.

د. أحمد حامد البدرى

- الاستقصاء السردى والبحث عن الترابط: الممارسون والأكاديميون يطورون دراسة الإدارة العامة (الجزء الثالث).

تأليف: سونيا م. أوسبينا وجنيفير دودج

ترجمة: رامي فواز قاسم مصطفى

راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي

العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية

الدكتور يحيى بن علي الجبر
أستاذ المحاسبة المساعد
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية

د. يحيى بن على الجبر ❖

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية للشركات المساهمة السعودية وعدد من خصائص الشركات خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م، وكذلك دراسة أثر تأسيس هيئة السوق المالية في توقيت الإعلان. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السعودية قد قامت بالإعلان عن بياناتها بشكل أسرع منذ بدء قيام هيئة السوق المالية بممارسة نشاطها. إذ انخفض متوسط المدة التي تستغرقها الشركات، التي شملتها عينة الدراسة، للإعلان عن معلوماتها المالية السنوية إلى أن وصل إلى (٢٨) يوماً في عام ٢٠٠٥م.

و توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات كبيرة الحجم تقوم بالإعلان عن معلوماتها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، وأن الشركات ذات المديونية العالية تستغرق وقتاً أطول للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة. كما بينت الدراسة أن الشركات التي لديها أنباء جيدة تعمل على توصيل تلك الأنباء بصورة أسرع لسوق المال مقارنة بالشركات التي لديها أنباء سيئة والتي تعمل على تأخير الإعلان عن تلك الأنباء. كما أظهرت أيضاً اختلاف توقيت الإعلان باختلاف نوع الصناعة التي تنتمي لها المنشأة. وتسهم هذه النتائج بشكل عام في التعريف بعدد من العوامل التي تؤثر في أحد أهم محددات منفعة القوائم المالية ألا وهو توقيت الإعلان عن معلومات تلك القوائم.

١ - أهمية ومشكلة وأهداف الدراسة:

تعد المعلومات التي تحتويها القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها المستثمرون في سوق الأوراق المالية وغيرهم في اتخاذ قراراتهم. وتعتمد أهمية وفائدة تلك المعلومات بشكل رئيسي على توقيت إعلانها. حيث تزيد الفائدة التي يمكن جنيها من تلك المعلومات عندما يتم إعلانها في التوقيت الملائم. ويعنى مصطلح التوقيت الملائم المستخدم في هذه الدراسة «تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها». (الفقرة ٣٢٤، مفاهيم المحاسبة المالية، ١٩٩٧). ولقد أولت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، والهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية في كثير من دول العالم اهتماماً خاصاً بمسألة نشر المعلومات المالية في توقيت ملائم. كما اهتمت أدبيات المحاسبة بدراسة عدد من الجوانب المتعلقة بتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية، ومن ذلك دراسة العلاقة بين توقيت إعلان المعلومات المالية والعوامل التي تؤثر في توقيت الإعلان. ورغم إجراء

❖ أستاذ المحاسبة المساعد - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - الرياض.

العديد من الدراسات فى هذا الشأن بالتطبيق على أسواق الأوراق المالية فى دول صناعية كبيرة وأخرى نامية، إلا أنه لا توجد دراسات محاسبية تطبيقية تتناول هذه العلاقة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية فى المملكة العربية السعودية، رغم أهمية هذا السوق باعتباره واحداً من أكبر الأسواق المالية الناشئة فى العالم. فلقد احتل سوق الأسهم السعودية بنهاية ٢٠٠٥م المرتبة السادسة عشرة عالمياً من حيث القيمة السوقية للأسهم التى وصلت إلى ٢,٤٤ ترليون ريال، أى ما يعادل ١٨, ٦٥٠ مليار دولار أمريكى (World Federation of Exchanges, 2006)، ولذلك تتمثل مشكلة هذه الدراسة فى تناول هذه العلاقة فى سوق الأوراق المالية السعودية.

ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام فى حقل البحث التطبيقى المحاسبى من خلال بيان العلاقة بين توقيت إعلان المعلومات المالية التى تحتويها القوائم المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية، وعدد من العوامل المتعلقة بطبيعة الشركات وذلك خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م، وهى الفترة التى شهدت أيضاً تأسيس هيئة السوق المالية، والتى تمثل الجهة المشرفة على سوق الأوراق المالية فى المملكة. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- دراسة أثر تأسيس أو إنشاء هيئة السوق المالية فى المملكة فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية.
 - ٢- دراسة ظاهرة توقيت الإعلان عن المعلومات المالية فى الشركات المساهمة فى المملكة من الجوانب التالية:
- العلاقة بين توقيت الإعلان ونوع الصناعة.
 - العلاقة بين توقيت الإعلان وحجم الشركة.
 - العلاقة بين توقيت الإعلان ومديونية الشركة.
 - العلاقة بين توقيت الإعلان وطبيعة الأنباء التى لدى الشركة (أنباء جيدة، أو أنباء سيئة).
 - العلاقة بين توقيت الإعلان وعمر الشركة.

ويأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة فى مساعدة الجهات القائمة على سوق الأوراق المالية فى المملكة فى التعرف على عدد من العوامل التى يمكن أن تؤثر فى أحد أهم محددات منفعة القوائم المالية ألا وهو توقيت الإعلان عن المعلومات التى تحتويها تلك القوائم.

وسيتم تقسيم ما تبقى من هذه الدراسة إلى الأقسام الرئيسية التالية: منهجية الدراسة، ثم توقيت الإعلان عن المعلومات المالية في الفكر المحاسبي و الدراسات السابقة، ثم فرضيات الدراسة، وبعد ذلك يأتي قسم الدراسة التطبيقية، وأخيراً الخلاصة.

٢ - منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليل الاختباري الذي يقوم على دراسة أدبيات المحاسبة لبناء الإطار الفكري للدراسة وتحديد متغيرات الدراسة الملائمة، ومن ثم اختبار أثر تلك المتغيرات في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية لعينة من الشركات السعودية المسجلة في سوق الأسهم، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة، وتقديم تفسيرات عملية ونظرية لتلك المعلومات. ويعد هذا المنهج الأكثر ملاءمة لأهداف الدراسة.

٣ - توقيت الإعلان عن المعلومات المالية في الفكر المحاسبي والدراسات السابقة:

٣-١ أهمية الإعلان عن المعلومات المالية في توقيت ملائم:

أظهرت أدبيات المحاسبة سواء التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، أو غيرها من الدول بداية من دراستي (Beaver (1968); Ball and Brown (1968)، أو تلك التي أجريت في المملكة العربية السعودية مثل: دراسة طاحون (٢٠٠٠)، و Alsehal and Spear (2004) أن للبيانات التي تحتويها القوائم المالية دوراً تقييماً في تحديد أسعار الأسهم، مما يعني أن المستثمرين قد يؤجلون اتخاذ قراراتهم المتعلقة ببيع وشراء الأسهم حتى يتم إعلان تلك المعلومات.

ولذلك، فإن إعلان المعلومات المالية في توقيت ملائم يساعد في زيادة الفائدة المرجوة من استخدام القوائم المالية في اتخاذ القرارات الضرورية وزيادة كفاءة الأسواق المالية، مما يسهم أيضاً في تقليل العمليات القائمة على الاتجار الداخلي، والتسريبات، والإشاعات في السوق. ولذلك، فكلما قلت المدة الزمنية المنقضية بين نهاية الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ نشر المعلومات التي تحتويها تلك القوائم، أدى ذلك إلى زيادة الفائدة المرجوة من استخدام تلك المعلومات المالية.

و لقد أجمعت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة، والهيئات الرقابية القائمة على أسواق الأوراق المالية في كثير من دول العالم ومنها المملكة العربية السعودية على

أهمية نشر القوائم المالية في توقيت ملائم. لقد أشارت مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى أن إعلان القوائم المالية في توقيت ملائم يعد من المعايير الهامة التي تؤثر في منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية (الفقرة ٣٢٦، ١٩٩٧). كما أوجبت هيئة السوق المالية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الالتزام بعدد من القواعد الخاصة بالإفصاح، ومن ذلك ضرورة نشر القوائم المالية السنوية خلال موعد محدد بعد نهاية السنة المالية. حيث تنص المادة السادسة والعشرون فقرة (هـ) من قواعد التسجيل والإدراج الصادرة في ٢٠/٨/١٤٢٥ هـ الموافق ٤/١٠/٢٠٠٤ م على ما يلي: «يجب على المصدر أن يزود الهيئة و يعلن للمساهمين عن قوائمه المالية السنوية التي يجب إعدادها ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز أربعين يوماً من تاريخ نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم». ومما يذكر أن هيئة السوق المالية قامت بتمديد المدة المحددة لنشر القوائم المالية لعام ٢٠٠٤ م مراعاة لحدثة تطبيق اللوائح. هذا وقد كانت الشركات السعودية المساهمة قبل صدور قواعد التسجيل والإدراج تخضع لتعليمات وزارة التجارة التي كانت توجب نشر القوائم المالية السنوية خلال (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية.

٢-٣ توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وعلاقته بخصائص الشركات؛

يعد قرار اختيار توقيت الإعلان عن المعلومات المالية قراراً يجب على إدارة الشركة أن تتخذه. وعلى الرغم من أن الإعلان يجب أن يتم عادة خلال الفترة النظامية المقررة إلا أن الإدارة لديها مرونة كبيرة في اختيار توقيت ذلك الإعلان. ويسعى هذا البحث لدراسة عدد من العوامل الخاصة بالشركات مثل: حجم الشركة، المديونية، طبيعة الأنباء التي لدى الشركة، و عمر الشركة، وتأثير تلك العوامل في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية للشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية.

هذا ولقد عنيت الدراسات العديدة التي تم إجراؤها في بيئات مختلفة بتوقيت الإعلان عن القوائم المالية وبالعوامل المتعلقة بخصائص الشركة والتي تؤثر في توقيت الإعلان. وسوف يتم في الجزء التالي استعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال واستخلاص أهم خصائص الشركة المؤثرة في توقيت الإعلان.

٣-٣ الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت توقيت إعلان المعلومات المالية إلى نوعين من الدراسات: النوع الأول ويعنى بالدراسات التي تبحث بشكل رئيسي في العوامل الخاصة بعملية المراجعة وتأثيرها في توقيت الإعلان (انظر مثلاً، Ashton Willingham and Elliott (1987), Bamber, Bamber and Schoderbek (1993), Ashton, Ng and Tai 1994 (Graul and Newton (1989)). أما النوع الثاني من الدراسات فيهتم بالعوامل المتعلقة بخصائص الشركة. وهذا النوع من الدراسات هو الذي تنتمي له الدراسة الحالية و هو الذي سيتم التركيز عليه في هذا الجزء.

تعد دراسة Dyer and McHugh (1975) من أوائل الدراسات التي أجريت في مجال توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وعلاقتها بخصائص الشركة. حيث بحثت هذه الدراسة توقيت إعلان القوائم المالية السنوية للشركات الأسترالية خلال الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٧١م وعلاقة ذلك بخصائص الشركة. وقد توصلت إلى أن حجم الشركة يؤثر في توقيت نشر القوائم المالية. إذ تميل الشركات الكبيرة للإعلان عن قوائمها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة. إلا أن نتائج الدراسة لم توضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأخير إعلان القوائم المالية وبين الربحية.

كما قام كل من Whittred (1980) و Davies and Whittred (1980) بدراسة مشابهة لدراسة Dyer and McHugh (1975) وذلك للفترة من ١٩٧٢م إلى ١٩٧٧م، حيث خلص Whittred (1980) إلى أن قرار سوق الأوراق المالية الأسترالية الصادر في عام ١٩٧٢م بتعديل مدة الفترة اللازمة لنشر القوائم المالية لم يؤثر في سلوك الشركات الأسترالية فيما يتعلق بتوقيت النشر. فيما أكد Davies and Whittred (1980) على تأثير حجم الشركة في توقيت نشر القوائم المالية.

وفي دراسة مشابهة أظهر Courtis (1976) وجود ارتباط بين نوع الصناعة وبين تأخير نشر القوائم المالية للشركات النيوزيلندية. إذ وجد أن الشركات العاملة في مجالات الطاقة، والوقود، والصناعات التحويلية تعلن عن قوائمها بصورة أسرع مقارنة بالشركات التي تعمل في مجالات التعدين، والاستكشاف، والصناعات الخدمية.

أما Givoly and Palmon (1982) فقد درسوا توقيت نشر القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة خمس عشرة سنة، وذلك بدءاً من سنة ١٩٦٠م. وقد وجد الباحثان أن الفترة اللازمة لنشر القوائم المالية قد انخفضت بشكل كبير عبر سنوات الدراسة إلى أن بلغ متوسط هذه الفترة (٣٤) يوماً في سنة ١٩٧٤م. كما

توصلا إلى أن الشركات التي لديها أخبار سيئة تميل إلى تأخير نشر قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لديها أخبار جيدة.

وقد واصلنا (Whittred and Zimmer (1984) البحث في هذا المجال بدراسة توقيت نشر القوائم المالية للشركات الأسترالية. حيث قاما بدراسة توقيت النشر لـ (٥٣) شركة واجهت صعوبات مالية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٨م ومقارنتها بشركات لا تعاني من صعوبات مالية. وقد توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تواجه مصاعب مالية تميل إلى تأخير نشر القوائم المالية السنوية، في حين تبادر الشركات التي لا تعاني من مصاعب مالية إلى نشر تقاريرها بشكل أسرع.

كما قام Frost and Pownall (1994) بدراسة توقيت وتكرار الإفصاح عن المعلومات المالية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. حيث توصل الباحثان إلى أن كلاً من الشركات الأجنبية والمحلية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عن معلوماتها المالية بصورة أسرع مقارنة بالشركات المسجلة في المملكة المتحدة. كما بينت دراستهما وجود علاقة بين حجم الشركة و توقيت الإعلان عن المعلومات المالية في كلتا الدولتين.

أما Abdulla (1996) فتوصل في دراسته التي أجراها في البحرين خلال الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩١م إلى أن الشركات الكبيرة تستغرق وقتاً أقل للإعلان عن قوائمها المالية مقارنة بالشركات الصغيرة. كما أظهرت دراسته أيضاً أن الشركات التي لديها أنباء جيدة تعلن عن قوائمها المالية السنوية بشكل أسرع من الشركات التي لديها أنباء سيئة. كما قام Abdulla (1996) أيضاً بدراسة تأثير تأسيس سوق البحرين للأوراق المالية في عام ١٩٨٩م في توقيت نشر القوائم المالية. حيث توصل إلى أن الفترة التي تستغرقها الشركات البحرينية لنشر قوائمها المالية قبل تأسيس السوق لا تختلف إحصائياً أو معنوياً عن تلك التي بعد تأسيس السوق.

وقام Owusu-Ansah (2000) بدراسة توقيت إعلان القوائم المالية السنوية لعينة من (٤٧) شركة غير مالية مسجلة في سوق الأسهم بزمبابوي. وقد توصل إلى أن حجم الشركة، والربحية، وعمر الشركة هي عوامل أساسية تؤثر في توقيت الإعلان عن القوائم المالية السنوية المعدة بواسطة الشركات في عينة الدراسة.

٤- فرضيات الدراسة:

٤-١ أثر تأسيس هيئة السوق المالية فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية:

تأسست هيئة السوق المالية فى المملكة بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بموجب المرسوم الملكى رقم (م/٣٠) وتاريخ ٢/٦/١٤٢٤ هـ الموافق ٣١/٧/٢٠٠٣ م. ثم تم تعيين مجلس هيئة السوق المالية فى عام ٢٠٠٤ م وهو العام الذى يمكن أن يعد البداية الفعلية لبدء تنفيذ وتطبيق نظام السوق المالية وقيام الهيئة بممارسة مهامها. وينص النظام فى مادته الخامسة على قيام الهيئة بعدد من المهام ومنها «تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، تحديد وتوفير المعلومات التى يجب على المشاركين فى السوق الإفصاح عنها لحاملى الأسهم والجمهور».

وتشير الشواهد إلى أن إنشاء الهيئة رتب مزيداً من الرقابة على الشركات المسجلة فى سوق الأسهم السعودية حيث أوجدت الهيئة عدداً من العقوبات التى يمكن فرضها على الشركات التى لم تلتزم بنشر قوائمها المالية فى المواعيد المقررة ومن ذلك إمكانية فرض غرامات مالية (قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١١-٥٧-٢٠٠٥) و تاريخ ٢٨/٢/١٤٢٦ هـ). ولذلك فمن المتوقع أن يشكل مثل هذا الإجراء حافزاً للشركات على سرعة الإعلان عن معلوماتها المالية. ولذلك، فإن هذه الدراسة و على غرار دراسة Abdulla (1996) سوف تختبر الفرض التالى فى صورته البديلة والذى يتضمن أن الشركات المسجلة فى سوق الأسهم السعودى ستعلن عن معلوماتها المالية بشكل أسرع خلال فترة ما بعد بدء قيام هيئة السوق المالية بممارسة مهامها فى ٢٠٠٤ م. وسيتم اختبار ذلك من خلال مقارنة مدة الإعلان للفترة ما قبل قيام الهيئة بممارسة نشاطها (٢٠٠١ م - ٢٠٠٣ م)، و الفترة بعد قيامها بممارسة نشاطها (٢٠٠٤ م - ٢٠٠٥ م).

٤-٢ أثر اختلاف نوع الصناعة فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية:

تختلف الصناعات من حيث المخاطر ودرجة تعقد عملياتها التشغيلية، و الممارسات المحاسبية التى تطبقها. كما تختلف أيضاً من حيث مدى خضوعها لمزيد من المتابعة من قبل الجهات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تخضع البنوك فى المملكة، علاوة على متابعة هيئة السوق المالية، لمراقبة مؤسسة النقد العربى السعودى للتأكد من مدى التزامها بأحكام نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م/٥) وتاريخ

١٣٨٦/٢/٢٢ هـ. وهذا يمكن أن يحفز البنوك إلى سرعة الإعلان عن معلوماتها المالية من أجل بعث الاطمئنان لدى الجهات التنظيمية. لذا، فإن نوع الصناعة التي تنتمي لها المنشأة يمكن أن يكون ذا تأثير في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية (Bamber et al. (1993)، Newton and Ashton (1989). ولذلك، فإن هذه الدراسة ستختبر الفرض التالي والذي يتضمن اختلاف توقيت الإعلان عن المعلومات المالية باختلاف نوع الصناعة.

٣-٤ توقيت الإعلان عن المعلومات المالية في الشركات السعودية المساهمة وعلاقته بخصائص الشركات؛

تسعى هذه الدراسة لمعرفة عدد من العوامل الخاصة بالشركات مثل: حجم الشركة، المديونية، طبيعة الأنباء التي لدى الشركة، وعمر الشركة، وتأثير هذه العوامل في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية للشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية.

١-٣-٤ حجم الشركة؛

أظهرت أدبيات المحاسبة ارتباط حجم الشركة بتوقيت إعلان المعلومات المالية السنوية (Davies and Whittred (1980) Dyer and McHugh (1975) Frost and Pownall (1994). Abdulla (1996). إذ تستغرق المنشآت الكبيرة عادة وقتاً أقصر بعد نهاية سنتها المالية للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالمنشآت الصغيرة. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أن المنشآت الكبيرة لديها من الإمكانيات الكبيرة المتمثلة في توافر الأعداد الكافية من المحاسبين والنظم المعلوماتية المحاسبية المتقدمة التي تساعدها على سرعة إعداد قوائمها المالية. علاوة على ذلك، فإنه كلما كبر حجم المنشأة، زاد عدد المستثمرين و المحللين الماليين المتابعين لأدائها. ولذلك فقد يُفسر تأخر تلك المنشآت في إعلان معلوماتها على أنه محاولة لإخفاء أخبار غير إيجابية يمكن أن تؤثر في أسعار أسهمها. ولهذا تسعى تلك المنشآت، ونظراً لكثرة متابعيها، لدرء الشك حول أدائها بالإسراع في إعلان معلوماتها في وقت أقصر مقارنة بالمنشآت الصغيرة. ولذلك، فإن هذه الدراسة ستختبر الفرض التالي في صورته البديلة والذي يتضمن بأن الشركات الأكبر حجماً والمسجلة في سوق الأسهم السعودية أسرع في الإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالشركات الصغيرة الحجم.

و سيتم قياس متغير حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لإجمالي الأصول في نهاية السنة كما في الدراسات السابقة (انظر مثلاً (Owusu-Ansah (2000), Abdulla (1996).

٤-٣-٢ مديونية الشركة:

هناك رأيان متعارضان حول العلاقة بين مديونية المنشأة وتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية (Owusu-Ansah, 2000). حيث يشير الرأي الأول إلى أن زيادة مديونية المنشأة تؤدي إلى تزايد الضغوط التي يمارسها الدائنون على المنشأة من أجل تقديم معلوماتها المالية بصورة سريعة. إذ إن نشر المعلومات في موعدها يؤدي إلى طمأننة الدائنين ويمكنهم من تقييم أداء المنشأة، ومعرفة موقفها المالي، ومدى التزامها بالقيود التي تتضمنها عادة عقود المديونية واتخاذ أي إجراءات تصحيحية لازمة. أما الرأي الثاني فيرى أن زيادة مديونية المنشأة تؤدي إلى تأخير الإعلان عن المعلومات المالية حيث تستغرق المنشأة ومراجعوها وقتاً أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية وخصوصاً في حالة زيادة عدد دائني المنشأة (Carslaw and Kaplan, 1991). وبناءً على ما سبق، سوف تختبر هذه الدراسة الفرض التالي في صورته البديلة والذي يتضمن وجود علاقة بين المديونية و توقيت الإعلان مع صعوبة تحديد اتجاه هذه العلاقة. حيث سيتم اختبار اتجاه هذه العلاقة وذلك بقياس المديونية على أساس نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

٤-٣-٣ طبيعة الأنباء التي لدى الشركة (الأنباء الجيدة والأنباء السيئة):

تسمى المنشآت التي لديها أنباء جيدة عادة لتوصيل تلك الأنباء بصورة أسرع لأسواق المال، في حين تسمى المنشآت التي لديها أنباء سيئة إلى تأخير الإعلان عن تلك الأنباء لأطول فترة ممكنة. و توثق أدبيات المحاسبة بشكل عام هذه الظاهرة كما في الدراسات التي أجراها على سبيل المثال (Begley and Fischer (1998), Abdulla (1996), Givoly and Palmon (1982). وتقدم الدراسات أهم الأسباب التي يمكن أن تفسر مسالة تأخير الإعلان عن الأنباء السيئة منها: الرغبة الطبيعية لدى إدارة المنشأة لتأخير التعامل مع تبعات الأنباء السيئة التي يبيدها المستثمرون وغيرهم من المستفيدين، الحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء واستكمال المفاوضات مع ذوي العلاقة من دائنين وغيرهم للخروج بأفضل الصيغ الملائمة لوضع المنشأة و للتخفيف من وطأة الأنباء السيئة، نشر بقية المنشآت

المنتمية للصناعة ذاتها الأنباء السيئة المتعلقة بهذه الصناعة مما يخفف من النظرة السلبية للأنباء السيئة الخاصة بالمنشأة ، الحاجة إلى مزيد من الوقت لتحسين المعلومات المالية فى حال افتراض بعض التلاعبات المحاسبية (Givoly and Palman 1984, Chambers and Penman 1984, Haw, Qi and Wu (2000), ((1982)).

ولذلك سوف تختبر هذه الدراسة الفرض التالى فى صورته البديلة والذي يتضمن بأن الشركات التى لديها أنباء جيدة تأخذ وقتاً أقل فى الإعلان عن معلوماتها المالية السنوية مقارنة بالشركات التى لديها أنباء سيئة. ويتم قياس متغير الأنباء الجيدة أو السيئة بالتغير السنوى فى الربحية باعتبار أن الربحية تعد مقياساً أساسياً لكفاءة أداء المنشأة والذي قد يتخذ صورة أداء إيجابى (أنباء جيدة)، أو أداء سلبى (أنباء سيئة) (Abdulla (1996), Haw et al (2000)).

٤-٣-٤ عمر الشركة:

استناداً إلى نظرية منحنى التعلم، فإنه كلما زاد عدد القوائم التى سبق أن أعدتها المنشأة، اكتسب محاسبوها معرفة وخبرة يؤدىان إلى تقليل احتمال ظهور المعوقات التى تؤدى إلى تعطيل إعداد القوائم المالية (Owusu-Ansah, 2000). و لذلك، فإنه كلما طال أمد وجود المنشأة، أدى ذلك إلى سرعة إعلان المنشأة عن قوائمها المالية. ونتيجة لذلك، فإن هذه الدراسة سوف تختبر الفرض التالى فى صورته البديلة والذي يتضمن بأن الشركات الأكثر قدماً وبسبب ما اكتسبته من خبرة ومعرفة تصبح أسرع فى الإعلان عن معلوماتها المالية. وسيتم قياس عمر الشركة فى العينة بعدد السنوات التى انقضت منذ تاريخ إنشاء الشركة كما فى دراسة (Owusu-Ansah (2000)).

٥- الدراسة التطبيقية:

٥-١ نموذج ومتغيرات الدراسة:

يمكن قياس العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية والعوامل الخاصة بالمنشآت والمتمثلة فى حجم المنشأة، المديونية، طبيعة الأنباء التى لدى المنشأة، وعمر المنشأة باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطى المتعدد التالى وذلك كما فى الدراسات السابقة (انظر على سبيل المثال (Abdulla (1996):

$$\text{المدة} = \alpha + \beta_1 \text{ الحجم} + \beta_2 \text{ المديونية} + \beta_3 \text{ الأنباء} + \beta_4 \text{ العمر} + \varepsilon$$

حيث:

المدة: ويتم قياسها بالوقت (مقاساً بعدد الأيام) الذي ينقضى بين نهاية السنة المالية التي تعد عنها القوائم المالية السنوية، وبين تاريخ الإعلان عن المعلومات التي تحتويها تلك القوائم.

الحجم: ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي (Natural Log) لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

المديونية: ويتم قياسها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول كما في نهاية السنة المالية، كما تظهر بقائمة المركز المالي.

الأنباء: وتقاس الأنباء الجيدة أو السيئة بالتغير السنوي في الربحية على النحو التالي:

$$\text{(صافى الدخل فى السنة ت - صافى الدخل فى السنة ت - ١)}$$

صافى الدخل فى السنة ت-١

حيث يتم اعتبار الأنباء جيدة (سيئة) إذا كان هناك ارتفاع (انخفاض) في صافى الدخل في السنة الحالية (ت) مقارنة بالسنة السابقة (ت-١) (Haw et al., 2000). ويتم قياس هذا المتغير باستخدام متغير وهمي (Dummy Variable) حيث يأخذ هذا المتغير القيمة صفر للأنباء السيئة، و القيمة واحد بالنسبة للأنباء الجيدة.

العمر: ويتم قياسه بعدد السنوات التي مضت منذ تاريخ تأسيس الشركة.

ε: ويمثل الخطأ العشوائى للنموذج.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على اختبار فرضيات الدراسة من خلال التحليل القطاعي cross-section والسلاسل الزمنية على مدى الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م.

٢-٥ عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات السعودية المسجلة بسوق الأسهم خلال فترة خمس سنوات من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م. وتغطي هذه الفترة أحدث فترة تتوافر عنها قوائم مالية سنوية. وقد تم اختيار العينة استناداً إلى المعايير التالية:

- توافر القوائم المالية السنوية.

- أن تكون نهاية السنة المالية في ١٢/٣١ من كل عام ميلادى.

- توافر تواريخ إعلان الشركة عن معلوماتها المالية السنوية على الأقل لأربع سنوات من السنوات الخمس محل الدراسة.

هذا وقد اعتبرت هذه الدراسة أن أياً من الأربعة أحداث التالية تشكل إعلاناً عن المعلومات المالية كما في دراسة (Givoly and Palmon (1982):

أ - إعلان إدارة الشركة بعد تاريخ نهاية السنة المالية عن الأرباح السنوية المتوقع تحقيقها.

ب - إعلان إدارة الشركة بشكل أولي، وذلك قبل تصديق مراجع الحسابات، عن الأرباح السنوية المحققة.

ج - نشر القوائم المالية السنوية المدققة بشكل مختصر والتي تشتمل عادة على بعض المعلومات عن حسابات معينة مثل: المبيعات، وصافي الأرباح.

د - نشر القوائم المالية السنوية المدققة الكاملة.

و يلاحظ توجه العديد من الشركات المساهمة السعودية وخصوصاً في السنوات الأخيرة من الدراسة إلى الإعلان عن الأرباح السنوية المتوقع تحقيقها أو المحققة قبل تصديق المراجع (فقرتين (أ) و (ب) أعلاه). ولذا، فإن نتائج هذا البحث فيما يتعلق بتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية لا تعنى بالضرورة التزام (أو عدم التزام) الشركات السعودية المساهمة بمضمون المادة السادسة والعشرين فقرة (هـ) من قواعد التسجيل والإدراج والتي تتضمن نشر القوائم المالية المدققة خلال مدة لا تتجاوز أربعين يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية.

و لقد تم الحصول على تواريخ الإعلان عن المعلومات المالية من خلال الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودية التابع لهيئة السوق المالية المعروف بـ «تداول». وفي حالة عدم توافر التواريخ في الموقع تم البحث عن تواريخ الإعلان في عدد من الجرائد اليومية.

هذا وقد نتج عن تطبيق المعايير السابقة عينة من (٦٣) شركة موزعة على قطاعات البنوك، والصناعة، والإسمنت، والخدمات، والكهرباء، والزراعة. وقد تم استبعاد الشركات التي لم تكتمل معلوماتها خلال الفترة محل الدراسة بما في ذلك الشركات المدرجة حديثاً في السوق. حيث لم يتم إدخال قطاعي الاتصالات، والتأمين في العينة لحدثة إدراجهما في السوق والذي تم في عام ٢٠٠٣م وما بعده. كما لم تتوافر التواريخ

الخاصة بإعلان الشركات عن معلوماتها المالية لـ (٥٥) مشاهدة حيث تم استخدام تاريخ تقرير المراجع توقيتاً للإعلان لتلك المشاهدات (Abdulla, 1996). هذا ولم تختلف نتائج التحليل التي توصلت لها الدراسة عند استبعاد تلك المشاهدات.

٣-٥ نتائج الدراسة:

١-٣-٥ توقيت الإعلان عن المعلومات المالية للشركات السعودية وأثر تأسيس هيئة السوق المالية في توقيت الإعلان:

يظهر الجدول رقم (١) أن متوسط المدة اللازمة للإعلان عن المعلومات المالية لعينة الدراسة من الشركات المساهمة السعودية بلغ (٤٦) يوماً في عام ٢٠٠١م، و (٤٥) يوماً في ٢٠٠٢م، ثم ارتفعت هذه المدة في عام ٢٠٠٣م إلى (٥٦) يوماً، ثم انخفضت المدة بشكل كبير إلى (٣٨) يوماً في عام ٢٠٠٤م وهو العام الذي شهد بدء قيام هيئة السوق المالية بممارسة مهامها. كما تواصل انخفاض المدة أيضاً في عام ٢٠٠٥م حيث وصل إلى (٢٨) يوماً. كما يلاحظ أيضاً أن الحد الأعلى لمدة الإعلان لعينة الدراسة انخفض بشكل كبير عبر سنوات الدراسة إلى أن وصل إلى (٧٨) يوماً في عام ٢٠٠٥م. وهذا الانخفاض يعكس بذل مزيد من الحرص من جانب الشركات نحو الالتزام بالإعلان عن معلوماتها المالية. كما يلاحظ أن الحد الأدنى انخفض أيضاً من (١٤) يوماً في عام ٢٠٠١م إلى يوم واحد في عام ٢٠٠٥م، وهذا يعكس توجه عدد من الشركات إلى الإعلان الأولى وذلك قبل تصديق مراجع الحسابات على معلوماتها المالية. كما يلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري والذي يقيس مدى تشتت بيانات العينة حول متوسطها قد وصل إلى أقل درجات انخفاضه في عام ٢٠٠٥م وذلك بعد إنشاء هيئة السوق المالية.

جدول رقم (١)

توقيت الإعلان عن المعلومات المالية لشركات العينة بحسب السنة

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد المشاهدات	٥٦	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
المتوسط	٤٦	٤٥	٥٦	٣٨	٢٨
الانحراف المعياري	٣٥	٣٢	٤٣	٣٤	١٤
الحد الأدنى	١٤	٥	١٢	١	١
الحد الأعلى	١٨٨	١٤٣	١٦٦	١٩٣	٧٨

كما تم أيضاً مقارنة مدة الإعلان لفترة ما قبل بدء الهيئة بممارسة نشاطها (٢٠٠١م-٢٠٠٣م) و لفترة ما بعد بدء ممارسة النشاط (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م). حيث يظهر الجدول رقم (٢) أن متوسط مدة الإعلان لإجمالي فترة ما قبل بدء الهيئة بممارسة نشاطها يبلغ (٤٩) يوماً مقابل (٣٢) يوماً لإجمالي الفترة اللاحقة. ويظهر اختبار الفرق بين متوسطي مدة الإعلان باستخدام اختبار (t) أن الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) و بقيمة اختبار (t) تبلغ (٤,٢٤). وتؤيد هذه النتائج الفرض الخاص بأثر تأسيس هيئة السوق المالية في إعلان الشركات المساهمة السعودية عن معلوماتها المالية بصورة أسرع من الفترة السابقة على تأسيس الهيئة.

جدول رقم (٢)

أثر تأسيس هيئة السوق المالية فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية

اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المشاهدات		
				المدة	اختبار t للفرق بين المتوسطين
Sig.	t				
٠,٠٠	٤,٢٤	٣٧	٤٩	١٨٢	فترة ما قبل بدء الهيئة بممارسة نشاطها (٢٠٠٣-٢٠٠١م)
		٢٧	٣٢	١٢٦	فترة ما بعد بدء الهيئة بممارسة نشاطها (٢٠٠٥-٢٠٠٤م)

٥-٣-٢ أثر اختلاف نوع الصناعة فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية:

يتم فى هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضية مدى اختلاف توقيت الإعلان وفقاً لنوع الصناعة والتي تشملها عينة الدراسة (قطاعات البنوك، والشركات الصناعية، والإسمنت، والشركات الخدمية، والزراعة). ويظهر الجدول رقم (٣) أن الشركات المنتمية لقطاع الإسمنت هى الأسرع فى الإعلان عن معلوماتها المالية بمتوسط (٢٢) يوماً تليها البنوك بمتوسط (٢٤) يوماً فى حين تأتى الشركات الخدمية فى المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (٥١) يوماً ثم الشركات الزراعية فى المرتبة الأخيرة بمتوسط يبلغ (٦٤) يوماً. وتشير قيمة اختبار تحليل التباين أحادى الجانب One-way ANOVA إلى أن قيمة (F) تبلغ ١١,٣٥ (غير معروضة بالجدول رقم ٣) وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪). وتشير هذه النتيجة إلى وجود فروق جوهرية بين متوسط عدد الأيام اللازمة للإعلان عن المعلومات المالية تبعاً لنوع الصناعة مما يؤيد أثر اختلاف نوع الصناعة فى توقيت الإعلان عن المعلومات المالية.

جدول رقم (٣)

أثر اختلاف نوع الصناعة في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية

نوع الصناعة	البنوك	الصناعة	الإسمنت	الخدمات	الكهرباء	الزراعة
عدد المشاهدات	٤٥	١٠٦	٤٠	٦٩	٤	٤٤
المتوسط	٢٤	٤٣	٢٢	٥١	٢٩	٦٤
الانحراف المعياري	٩	٣٢	١٥	٤٣	١٦	٣٧
الحد الأدنى	١	١	٢	١٢	١٧	٣
الحد الأعلى	٤٦	١٨٨	٧٥	١٩٣	٥١	١٤٣

٥-٣-٣ الارتباطات بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد:

يعرض الجدول رقم (٤) معاملات ارتباطات سبيرمان (Spearman) للعلاقة بين متغيرات الدراسة لإجمالي العينة. حيث يظهر هذا الجدول أن قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار المتعدد تشير إلى عدم وجود مشكلات حادة تتعلق بالازدواج الخطي بين تلك المتغيرات المستقلة (Multicollinarity).

ويبين الجدول رقم (٤) وجود ارتباط سالب ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) بين المدة و كل من الحجم، والعمر، ومعامل الأنباء. وهذا يشير إلى انخفاض المدة اللازمة للإعلان عن المعلومات المالية للشركات الأكبر حجماً وعمرًا، وللشركات التي لديها أنباء جيدة.

كما يظهر الجدول أيضاً أن هناك ارتباطاً موجباً (٠,٤٢) ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) بين الحجم و المديونية. و يشير هذا الارتباط إلى أن الشركات الأكبر حجماً لديها أيضاً مديونية عالية.

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط سبيرمان (Spearman)

		المدة	الحجم	المديونية	الأنباء	العمر
المدة	معامل الارتباط	١				
	مستوى الدلالة الإحصائية	.				
الحجم	معامل الارتباط	-٠,٣٧	١			
	مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٠٠	.			
المديونية	معامل الارتباط	٠,٠٤	٠,٤٢	١		
	مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٤٩	٠,٠٠	.		
الأنباء	معامل الارتباط	-٠,٣٤	٠,٢٨	-٠,٠١	١	
	مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨٤	.	
العمر	معامل الارتباط	-٠,٢٧	٠,٥٥	٠,١٠	٠,١٩	١
	مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٩	٠,٠٠	.

ويبين الجدول رقم (٤) أيضاً أن هناك ارتباطاً موجباً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) بين معامل الأنباء و كل من الحجم، والعمر مما يشير إلى ارتباط الأنباء الجيدة بالشركات الأكبر من حيث الحجم والعمر.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يوجد أيضاً ارتباط كبير (٠,٥٥) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) بين الحجم و العمر. وهذا يشير إلى أن الشركات الأكبر عمراً هي شركات ذات حجم كبير أيضاً.

٥-٣-٤ نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

يظهر الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث يظهر معامل (Coefficient) حجم الشركة بالسالب وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) و بقيمة لاختبار (t) تبلغ (٤,٧٠-). و تدل هذه النتيجة على أن الشركات السعودية الكبيرة تستغرق وقتاً أقصر بعد نهاية سنتها المالية للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالمنشآت الصغيرة. وتؤيد هذه النتيجة فرضية الدراسة والقائلة بأن الشركات الأكبر حجماً سوف تكون أسرع في الإعلان عن معلوماتها المالية بالمقارنة بالشركات الصغيرة الحجم. وهذا يتفق مع نتائج دراسات (Dyer and McHugh (1975) Davies and Whittred (1980) . Frost and Pownall (1994) (Abdulla 1996). ويمكن أن تعزى هذا النتيجة كما ذكر سابقاً إلى توافر الإمكانيات البشرية، و التقنية لدى الشركات الكبيرة مما يساعدها على سرعة الإعلان عن معلوماته المالية. كما يمكن أن تعزى أيضاً إلى أن متابعة عدد أكبر من المستثمرين و المحللين الماليين لأداء الشركات الكبيرة يشكل حافزاً لتلك الشركات إلى الإعلان عن معلوماتها بشكل مبكر.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (عدد المشاهدات = ٣٠٨)

$$\text{المدة} = \alpha + \beta_1 \text{ الحجم} + \beta_2 \text{ المديونية} + \beta_3 \text{ الأنباء} + \beta_4 \text{ العمر} + \varepsilon$$

المتغير	Coefficient	t statistic	Sig.
α	١٢٩,٨٢	٩,٩٥	٠,٠٠
الحجم	٥,٢٠-	٤,٧٠-	٠,٠٠
المديونية	٠,١٠	٢,٥٧	٠,٠١
الأنباء	٢٠,٢٤-	٤,٨١-	٠,٠٠
العمر	٠,٢٢-	١,١٦-	٠,٢٥

و يظهر الجدول رقم (٥) معامل المديونية بالموجب و هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪). و تتفق هذه النتيجة مع الرأى الذى يشير إلى أن ارتفاع مديونية الشركة يؤدى إلى تأخير الإعلان عن المعلومات المالية لحاجة الشركة لوقت أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية. كما تؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الخاص بوجود علاقة بين المديونية وتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية وأن العلاقة موجبة.

ويوضح الجدول رقم (٥) أيضاً أن معامل الأنباء بالسالب وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (١٪) و بقيمة اختبار (t) تبلغ (-٤,٨١). و تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات التى لديها أنباء جيدة تعمل على توصيل المعلومات بصورة أسرع للسوق، فى حين تعمل الشركات التى لديها أنباء سيئة على تأخير الإعلان عن تلك الأنباء. وتؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الخاص بأن الشركات التى لديها أنباء جيدة تأخذ وقتاً أقل للإعلان عن معلوماتها المالية، مقارنة بالشركات التى لديها أنباء سيئة. و تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما ورد فى أدبيات المحاسبة.

وأخيراً يظهر الجدول السابق أن معامل العمر وإن كان يظهر بالسالب فهو ليس بذى دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥٪) أو أقل، مما يشير بشكل عام إلى أن العمر فى حالة استبعاد تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى فى النموذج، ليس له تأثير فى سرعة إعلان الشركة عن معلوماتها المالية. و لا تتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة القائلة: بأن الشركات الأكثر قدماً تكون أسرع فى الإعلان عن معلوماتها المالية.

٦- الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علاقة عدد من الخصائص المتعلقة بطبيعة الشركة على توقيت الإعلان عن المعلومات المالية لعينة من الشركات المساهمة السعودية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م، وكذلك دراسة أثر تأسيس هيئة السوق المالية فى المملكة فى توقيت الإعلان عن تلك المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط المدة اللازمة للإعلان عن المعلومات المالية للشركات السعودية المساهمة التى تشملها عينة الدراسة قد انخفض إلى أن بلغ (٢٨) يوماً فى عام ٢٠٠٥م. كما دلت نتائج الدراسة أن الشركات المسجلة فى سوق الأسهم السعودية قامت بالإعلان عن معلوماتها بشكل أسرع منذ بدء هيئة السوق المالية بممارسة نشاطها فى عام ٢٠٠٤م.

كما أظهرت الدراسة أن نوع الصناعة التي تنتمي لها المنشأة ذو تأثير في توقيت الإعلان عن المعلومات المالية. إذ جاءت شركات الإسمنت في المرتبة الأولى من حيث سرعة الإعلان عن معلوماتها المالية، تليها البنوك، في حين جاءت الشركات الزراعية في المرتبة الأخيرة من حيث توقيت الإعلان.

كما دلت نتائج الدراسة على أن الشركات السعودية كبيرة الحجم تعلن معلوماتها المالية بشكل أسرع، في حين أظهرت الدراسة أن ارتفاع مديونية الشركة يؤدي إلى تأخير إعلان الشركة عن معلوماتها المالية لحاجتها إلى وقت أطول للتأكد من هذه المديونية قبل الإفصاح عن المعلومات المالية.

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات التي لديها أنباء جيدة تعمل على توصيل تلك الأنباء بصورة أسرع لسوق المال مقارنة بالشركات التي لديها أنباء سيئة التي تعمل على تأخير الإعلان عن تلك الأنباء. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً عدم تأثير عمر الشركة في الفترة التي تستغرقها الشركة للإعلان عن معلوماتها المالية.

ويأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الجهات القائمة على سوق الأوراق المالية في المملكة في التعرف على عدد من العوامل التي تؤثر في أحد أهم محددات منفعة القوائم المالية ألا وهو توقيت الإعلان عن المعلومات التي تحتويها تلك القوائم.

كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة أيضاً في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاسبي في المملكة. فمن المواضيع الجديرة بالاهتمام والتي يمكن تناولها بواسطة الدراسات المستقبلية هو علاقة توقيت الإعلان عن المعلومات المالية بالعوامل المرتبطة بعملية مراجعة حسابات الشركة. فدراسة مثل هذه العلاقة يعد امتداداً طبيعياً للدراسة الحالية.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ١ - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (١٩٩٧). مفاهيم المحاسبة المالية. الرياض.
- ٢ - طاحون، محمد (٢٠٠٠). دور الأرباح و القيمة الدفترية للسهم في تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، ٤ (٢): ٩٧-١٣٤.
- ٣ - قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١١-٥٧-٢٠٠٥) و تاريخ ٢٨/٢/١٤٢٦هـ بشأن العقوبات التي يمكن فرضها على الشركات غير الملتزمة بالإفصاح عن قوائمها المالية في الوقت المحدد.
- ٤ - قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٣-١١-٢٠٠٤) و تاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ الموافق ٤/١٠/٢٠٠٤م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٢-١٢٨-٢٠٠٦) و تاريخ ٢٢/١٢/١٤٢٦هـ الموافق ٢٢/١/٢٠٠٦م.
- ٥ - نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) و تاريخ ٢٢/٢/١٣٨٦هـ.
- ٦ - نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) و تاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Abdulla, J. (1996). **The timeliness of Bahraini annual reports**. Advances in International Accounting, 9: 73-88.
- Alsehali, M., and N. Spear (2004). "The decision relevance and timeliness of accounting earnings in Saudi Arabia", **The International Journal of Accounting**, 39: 197- 217.
- Ashton, R., P. Graul, and J. Newton (1989). Audit delay and the timeliness of corporate reporting. **Contemporary Accounting Research**, 5(2): 657-673.
- J. Willingham, and K. Elliott (1987). An empirical analysis of audit delay. **Journal of Accounting Research**, 25(2): 275-292.
- Ball, R. and P. Brown (1968). An empirical evaluation of accounting income numbers. **Journal of Accounting Research** (Autumn): 159-178.
- Bamber, E , L. Bamber, and M, Schoderbek (1993). Audit structure and other determinants of audit report lag: An empirical analysis. Auditing: **A Journal of Practice and Theory**, 12(1): 1-23.

- Beaver, W.(1968).The information content of annual earnings announcements. **Journal of Accounting Research**, (Supplement), 67– 92.
- Begley, J and Is there information in an earnings announcement delay? **Review of Accounting Studies** 3(4):347-363.
- Carslaw, C. and S. Kaplan (1991) An examination of audit delay: further evidence form New Zealand. **Accounting and Business Research** 22(85):21-32
- Chambers, A. and S. Penman (1984).Timeliness of reporting and the stock price reaction to earnings announcements. **Journal of Accounting Research**, 22(1):21-47.
- Courtis, J. (1976). Relationships between timeliness in corporate reporting and corporate attributes. **Accounting and Business Research**, 6(25):45-56.
- Davies, B. and G. Whittred (1980). The association between selected corporate attributes and timeliness in corporate reporting: **further analysis**. *Abacus*, 16(1): 48-60.
- Dyer, J. and A. McHugh (1975). The timeliness of the Australian annual reports. **Journal of Accounting Research**, 13(3): 204-219.
- Frost, C. and G. Pownall (1994). Accounting disclosure practices in the United States and the United Kingdom. **Journal of Accounting Res**
- Givoly, D. and D. Palmon (1982). Timeliness of Annual Earnings Announcements: Some evidence. **The Accounting Review**, 57(3):486-508.
- Haw, I, D. Qi and W. Wu (2000). Timeliness of annual report releases and market reactions to earnings announcements in emerging capital market: The case of China. **Journal of International Financial Management and Accounting**, 11(2):108-131.
- Newton, J., and R. Ashton (1989). The association between audit technology and audit delay. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 8(Supplement): 22-37.
- Ng, P and B. Tai (1994).An empirical examination of the determinants of audit delay in Hong Kong. **The British Accounting Review**, 26(1):43-59.
- Owusu-Ansah, S.(2000). Timeliness of corporate financial reporting in emerging capital markets: Empirical evidence from the Zimbabwe Stock Exchange. **Accounting and Business Research**, 30(3):241-254.
- Whittred, G. (1980). The timeliness of the Australian annual report:1972-1977. **Journal of Accounting Research**, 18(2):623-628.
- _____ and I. Zimmer. (1984). Timeliness of financial reporting and financial distress. **The Accounting Review**, 59(2): 287-295.
- World Federation of Exchanges (2006). **Annual report and statistics for the year 2005**. France.
- The Timeliness of Saudi Financial Reports and Firm Characteristics